العرب
السبت 2020/08/22
السنة 43 العدد 11797

أردوغان يراهن بكل ما يملك على نتائج الانتخابات الأميركية

إلهان تانير
كاتب في موقع أحوال تركية

احتل المرشح الديمقراطي الأميركي جو بايدن عناوين الصحف في تركيا لتصريحاته المثيرة للجدل في مقابلة قبل ثمانية أشهر، وصف فيها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بـ"المستبد" وقال إنه "سيشجع" معارضة البلاد لهزيمة رئيسهم عبر صناديق الاقتراع.

كانت تصريحات بايدن جزءا من حملته الانتخابية، لكن موقف المرشّح الذي كان نائبا للرئيس باراك أوباما شديد الوضوح.

وتجدر الإشارة إلى أن مقابلة بايدن في ديسمبر تزامنت مع رد فعل قوي من مرشحي الحزب الديمقراطي الآخرين ضد أنقرة لشنها عملية عسكرية في شمال شرق سوريا واستحواذها على مساحة كبيرة من الأراضي التي كانت تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية. وكان معظم المرشحين الديمقراطيين غاضبين على الرئيس التركي، وربما كان بايدن يحاول إثبات أنه صارم أيضا؛ فقد بدا وكأنه نسي أن يأخذ سياسة تركيا الداخلية في الاعتبار.

في ظل هذا التطور الأخير، اتخذت الانتخابات الأميركية أهمية جديدة لحكومة أردوغان بدرجة غير مسبوقة. فمن ناحية نجد إدارة دونالد ترامب التي ترعى رجل تركيا القوي، ومن ناحية أخرى نرى حرص بايدن وأبناء حزبه على معارضة أردوغان في كل قضية تقريبا، حتى تلك التي أثيرت قبل ظهور الفيديو.

ويكمن أحد أسباب نفور أنقرة من بايدن في التصور الذي يزعم أنه متعاطف مع الداعية التركي المقيم في الولايات المتحدة، فتح الله غولن، الذي تتهمه أنقرة بالوقوف وراء محاولة الانقلاب في 2016. لكن أنصار أردوغان لن يشهدوا تغييرا كبيرا بعد أن خسروا حملة دامت ثلاث سنوات ونصف السنة، ضد أتباع غولن الذين تعرضوا لحملة قمع واسعة إثر الانقلاب الفاشل.

لم ينجح حزب العدالة والتنمية وأنصاره في إقناع واشنطن بوجهة النظر التي صوّروها، على الرغم من أنهم ضحايا محاولة انقلاب. وأثناء ذلك، تسجّل الولايات المتحدة أدلة مرئية على سجن عشرات الآلاف في تركيا بعد الانقلاب الفاشل، وهو دليل قدّمته عدّة منظمات حقوقية.

كما تعتبر الحكومة التركية قضية بنك "خلق" خرقا للعقوبات المفروضة على إيران باعتبارها خطة نسجها غولن، على الرغم من إعلان السلطات الأميركية عن تحققها من ادعاءات الفساد من 17 إلى 25 ديسمبر 2013. وبذلك، هُزم حزب العدالة والتنمية في معركته لكسب قلوب الجمهور والسياسيين الأميركيين.

كما اتهم الأتراك الرئيس السابق باراك أوباما بالتورط في محاولة الانقلاب مصوّرين فشله في شن رد سريع وقاس على الانقلاب الفاشل.

ويعدّ هذا من أسباب الخلاف بين حكومة أردوغان وحزب أوباما وبايدن.

كما عارضت تركيا الكيفية التي دعا بها أوباما الدكتاتور السوري بشار الأسد إلى الاستقالة في أغسطس 2011 قبل التراجع، بينما اشتعلت النيران في المنطقة. هنا، أتفق مع حزب العدالة والتنمية. فقد كانت سياسة أوباما تجاه سوريا فاشلة تماما، لكن أردوغان أصر في 2013 على رسم طريق عزله.

ثم جاءت المساعدات الأميركية في شكل أسلحة ومساعدات لأكراد سوريا في عام 2014 وكانت القطرة التي أفاضت الكأس بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية. اختارت الحكومة التركية تجاهل تفسير سبب استمرار عدم مواجهتها لتنظيم الدولة الإسلامية ومحافظتها على سياسة فتح الحدود لأعضاء التنظيم الجهادي على مدى سنوات، ما حوّل الأراضي التركية إلى "طريق سريع للجهاديين" إلى سوريا. فإما أنها لا تستطيع فهم دور أنقرة في وضع أسس طريق التعاون بين الولايات المتحدة والأكراد السوريين أو أنها ترفض ذلك.

> **إذا فاز بايدن فيمكننا أن نتوقع استئناف الإحاطات اليومية لوزارة الخارجية الأميركية والبيت الأبيض، وأن يعلق المتحدثون باسمهما على القضايا الحالية يوميا، بما في ذلك سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان**

ولن تستخدم إدارة أردوغان تصريحات بايدن إلا باعتبارها فرصة ذهبية أخرى لتوجيه أصابع الاتهام إلى القوات الأجنبية واسعة الانتشار.

مع كل هذا، لا يخفي الوضع الحالي بعض الحقائق ونقص الكفاءة. فقد أصبحت حكومة حزب العدالة والتنمية متأصلة في السياسة الأميركية الداخلية. ولا يشارك الروس والصينيون علنا في سياسة الولايات المتحدة الداخلية، على الرغم من الجهود التي يبذلونها لضمان فوز المرشح الذي يختارونه في استطلاعات الرأي وفقا للتقارير الأميركية. لكن السلطات التركية تتعامل مع الحزب الديمقراطي بتهوّر.

يعبّر مسؤولون من حكومة أردوغان، والمتصيدون وبعض النشطاء السياسيين علانية عن موقف مؤيد لترامب ومعارض لبايدن. إنهم يقامرون لأنهم يربطون مستقبلهم بفوز ترامب من خلال مهاجمة المسؤولين الحاليين والسابقين في الحكومة الأميركية، باعتبار أوباما هو الذي عيّنهم وما إلى ذلك.

بعد اجتماع وزير الخارجية التركي مع نظيره الأميركي مايك بومبيو في جمهورية الدومينيكان يوم الأحد، تحدث مولود جاويش أوغلو عن تصريحات بايدن وانتقده.

بالإضافة إلى ذلك، كتب كتاب صحف مثل ميلليت وتركيا، اللتين تحافظان على علاقات وثيقة مع حزب العدالة والتنمية، وهاجموا بايدن أيضا. وتبدأ انتقاداتهم بالإشارات إلى العولمة والإمبريالية وتستمر بنظريات مؤامرة لا يمكن تخيّلها.

إذا فاز بايدن يمكننا على الأقل أن نتوقع استئناف الإحاطات اليومية لوزارة الخارجية الأميركية والبيت الأبيض وأن يعلق المتحدثون باسمهما (كما في الإدارات السابقة) على القضايا الحالية يوميا، بما في ذلك سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان.

كما ستتعارض مواقف بايدن بشأن أكراد العراق وسوريا وتركيا مع مواقف أردوغان. ويجب أن نتوقع تفعيل عقوبات قانون مكافحة أعداء أميركا من خلال العقوبات، مع استمرار محاكمة بنك "خلق" في مطلع سنة 2021. ويجب أن يتوقع أردوغان دفع ثمن باهظ على كل هذه الجبهات، وربما انطلق في صياغة روايته المحليّة لاعتمادها في حال فوز بايدن، وهي خطوة يتوقّعها الأستاذ المساعد في جامعة سانت لورانس والزميل غير المقيم في منظمة مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط، هوارد إيسنستات.

قارن لي أحد الخبراء العلاقة بين الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال وجورج بوش الأب قبل انتخابات سنة 1992.

اقترب أوزال من بوش خلال حرب الخليج الأولى، وتحدث الاثنان عبر الهاتف كثيرا، وكانت رغبته في رؤية بوش يواصل فترة ولايته الثانية واضحة ومفهومة. كانت السفيرة التركية في واشنطن آنذاك نزهة كانديمير ترسل برقيات إلى أنقرة حتى موعد الانتخابات تتنبأ فيها بفوز بوش بولاية ثانية، رغم أن الاستطلاعات كانت تشير إلى عكس ذلك.

تواصلت الرئاسة التركية مع مدير معهد بروكنغز ستروب تالبوت، الشخصية الديمقراطية القوية التي كانت تتمتع بعلاقات وثيقة مع عائلة كلينتون، ووافق بسهولة على فتح قناة اتصال خلفية بين أوزال وكلينتون.

لم يكن أوزال متورّطا في فضيحة فساد تربطه بعائلته في المنطقة الجنوبية لنيويورك ولم يقترف خطأ إستراتيجيا تسبب في طرده من برنامج طائرات أف – 35. كما كان أوزال ذكيا؛ فهو لم يتورط في سياسة الولايات المتحدة الداخلية من خلال الانحياز إلى جانب والهجوم على مرشح آخر. فعلى الرغم من أن أوزال كان قريبا من بوش، إلا أنه كان قادرا على الالتفاف سريعا بعد فوز بيل كلينتون ومدّ يده إلى البيت الأبيض عبر القناة الخلفية. وكان أوزال في المكتب البيضاوي بعد أقل من ثلاثة أسابيع من تولي كلينتون المنصب لعقد اجتماع فردي في 8 فبراير 1993، قبل شهرين ونصف الشهر من وفاته.

والفرق كبير...

جو بايدن وخياراته في الملف النووي الإيراني

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

بعد أن أصبح جو بايدن المرشح الرسمي للانتخابات الرئاسية عن الحزب الديمقراطي، حدث سريعا ما هو متوقع، وهو تصدر بايدن استطلاعات الرأي بفوارق كبيرة. وعندما نتذكر أن موعد الانتخابات هو الرابع من نوفمبر المقبل، وكذلك أن القانون الانتخابي يفسح المجال للمفاجآت المغايرة لاستطلاعات الرأي، يتوجب التعاطي بحذر مع فرضية فوز جو بايدن بمنصب الرئاسة.

في إطار هذا الحذر، في وسعنا الحديث عن كون بايدن، في حال فوزه، ستكون له قضيتان أساسيتان وعاجلتان، الأولى جائحة كورونا وانتشارها في الولايات المتحدة، والثانية تتمثل في ضرورة حسم أمره بشأن أزمة الملف النووي الإيراني، لاسيما بعد أن ذهبت إدارة ترامب، إلى الحد الأقصى من الضغوط، ولم تحقق بعدها فوزا أو إنها تعرضت لبعض الهزائم!

عندها سيصبح بايدن، في حال فوزه بالرئاسة، أمام اختبار صعب أو لحظة حاسمة، لاسيما وأن السؤال الكبير الذي سيُطرح عليه: ما الذي يتوجب عليك أن تفعله، بعد الهزيمة الساحقة لإدارة ترامب في مجلس الأمن الدولي؟ فقد خرجت إيران بعد فشل المشروع الأميركي في المجلس، فائزة برفع الحظر عن توريد السلاح التقليدي لقواتها المسلحة، وسيكون ذلك في شهر أكتوبر المقبل.

وفي هذا السياق يجدر التنويه إلى أن إدارة ترامب ستبذل محاولة أخيرة أو بالأحرى ستذهب مرة أخرى إلى مجلس الأمن، لكي تتلقى هزيمة ثانية في التصويت على مشروع فرض عقوبات سريعة. فالشركاء الأوروبيون القدامى، لم يقفوا مع إدارة ترامب في أي تصويت من هذا النوع، وستكون لهم منهجية أخرى في التعاطي مع إيران، ويبدو أنهم حصلوا من إيران على تطمينات، غاية الإيرانيين منها إثبات عقم السياسة التي اتبعتها إدارة ترامب حيال إيران، من خلال مرونة أضمرتها إدارة الرئيس حسن روحاني. فالمشروع الأميركي الاستدراكي سيواجه أحد احتمالين: إما أن يصرف مجلس الأمن النظر عنه أو أن يلقى هزيمة مؤكدة. ومن المفارقات، أن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران (وهي ليست الوحيدة فيه) يسلبها الحق في فرض التصويت عليه في المجلس! ومن المفارقات الغريبة، أن ما أظهره ترامب في الآونة الأخيرة، من حماسة لتسهيل تحقيق أهداف إسرائيل في المنطقة العربية، جاء من خلفية امتنانه لتل أبيب، التي تمكنت من إحراج الإيرانيين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال تقديم ما وصف بأنه أدلة حصل عليها جهاز الموساد، عبر غارة على الأرشيف النووي الإيراني، وهذا عمل يعتبره ترامب إنجازا يعوضه عن فشله المتجدد. فالإسرائيليون يقولون إن إيران تعرضت لعشرة انفجارات في أواخر شهر يونيو وأوائل شهر أغسطس، ويزعمون أن هذه الانفجارات أسفرت عن إعطاب برنامج أجهزة الطرد المركزي في مفاعل "نطنز" الإيراني. وقد بدا واضحا أن مرشح الحزب الديمقراطي جو بايدن، أولى أهمية كبيرة لهذا الحدث، وأصبح أكثر ميلا إلى استغلال العطب الإيراني لتحسين شروط الصفقة بما يناسب إسرائيل، بمفاعيل دبلوماسية، أو إن هذا - على الأقل - ما أوحى به مساعدوه والمقربون منه، من أمثال توني بلينكين، وجاك سولفيان وفلوروني، عبر ندوات شاركوا فيها مؤخرا، عبر تقنية الفيديو، وهؤلاء من بين الأشخاص الذين يتوقع تسلمهم مناصب مركزية في إدارة بايدن في حال فوزه.

وفي الحقيقة، يُعتبر الموقف من الاتفاق النووي مع إيران، أمرا لا يزال ملغزا، وهو ذو صلة بمدى قدرة بايدن على التأثير في السياسة الدولية. وحتى الآن هو لا يعرف ما إذا كان سيعود إلى الالتزام بالاتفاق النووي كما يرغب قطاع كبير من مؤيديه ومنتسبي الحزب الديمقراطي، أم إنه سيقف بقوة وراء طلب "تنازلات" إيرانية جدية، ويستكمل سياق الضغوط التي بدأها سلفه ولم تؤد إلى نتيجة؟

من هذه الناحية، ترى الأوساط الأمنية الإسرائيلية أن الموقف الثاني، المتشدد، سيكون خيار بايدن. وتقول المصادر الإسرائيلية إن ضابط استخبارات الموساد شاين المسؤول السابق المباشر عن الملف الإيراني، وكذلك إلداد شافيت من مخابرات الجيش الإسرائيلي يريان، كلاهما، وجوب فتح حوار مع الروس والصينيين، لإقناعهم بعدم بيع أسلحة "متطورة للغاية" لإيران، ودعا الرجلان السقف السياسي الإسرائيلي إلى الدخول فورا في عملية تنسيق مع إدارة ترامب ومع فريق بايدن المحتمل، حول ما يجب القيام به، بعد رفع الحظر عن تصدير السلاح لإيران.

> **مرشح الحزب الديمقراطي أصبح أكثر ميلا إلى استغلال العطب الإيراني لتحسين شروط صفقة الاتفاق النووي مع إيران بما يناسب إسرائيل**

ومن نافل القول أن تبعات خسارة إدارة ترامب في مجلس الأمن، لم تقتصر على رفع حظر السلاح عن إيران، وإنما جعلت فكرة التضامن الدبلوماسي بين دول الغرب غير واقعية، وأثبتت للرئيس الأميركي أن لا شركاء معه، في الضغط على النظام الإيراني في الموضوع النووي، بالطريقة التي اتبعها. فربما كان بعض الأوروبيين يفضلون تمديد الحظر لكنهم امتنعوا عن التصويت تحاشيا للتصعيد، لاسيما وأن القيود النووية الأساسية للاتفاق، لا تزال سارية من الناحية الفنية، وستظل سارية حتى العام 2030 أو قبله بقليل!

على الرغم من ذلك، تتحدث أوساط أوروبية أخرى عن تجاهل إيراني لبعض القيود، عن امتلاك طهران يورانيوم مخصب، يكفي لصنع قنبلتين نوويتين. وتقول أوساط أميركية أخرى، من الحزب الجمهوري، إن الموقف الأوروبي كان قبل الاتفاق النووي يفتح المجال للإيرانيين لكي يواصلوا استكمال مخزونهم من اليورانيوم، وإن إيران أصبحت تمتلك من اليورانيوم منخفض التخصيب، ما يكفي لصنع عشر قنابل على الأقل. ولعل هذا هو الذي جعل فريق المرشح الرئاسي جو بايدن، يتحدث عن ضرورة التعاون مع الأوروبيين، لإقناع الإيرانيين بتقديم تنازلات، على أن ينتهي التوتر على الأقل إلى حين انتهاء أمد القيود المفروضة على المشروع النووي الإيراني، في العام 2025 أو 2030. وغني عن القول، أن إدارة ترامب بدأت حملتها على إيران، بطلب تنفيذ خمسة شروط، وانتهت الآن، إلى التلميح بقبول شرطين اثنين، بينما الإيرانيون يعملون عكس الشروط الخمسة كلها وهي الإعلان عن قبول تمديد قيود الاتفاق النووي إلى ما بعد سنة 2030 والحد من تطوير واختبار الصواريخ الباليستية، وعدم التدخل في منطقة الخليج والبلدان العربية، ووقف تطوير أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، والسماح لمفتشي وكالة الطاقة الذرية، بالوصول مجددا إلى المواقع العسكرية، وإلى موقعين كان هناك خلاف على تعريضهما للتفتيش.

قصارى القول، إن الأوروبيين يجعلون الفائز بالرئاسة الأميركية، أمام أحد الخيارين: إما أن يلتحق بدبلوماسيتهم في التعاطي مع الملف الإيراني، أو الاستمرار في منهجية ترامب العقيمة التي لم تصل إلى أي نتيجة. وفي حال الخيار الأول، يمكن للأوروبيين وإدارة بايدن في حال فوزها، إقناع الإيرانيين بالتراجع عن خططهم لرفع معدلات التسلح.